مزاولة. مهنته الرئيسية دونما اهمال لحقوله. كذلك فانها توفر الارضية الانسب - في زراعة المحاصيل الحقلية - لما يسمى بالاقتصاديات ذات الحجم الكبير "نسبيا"، خاصة في الاراضي المستصلحة حديثا.

ح - ومن الممكن ايضا طرح هذا الاسلوب في الاراضي البعيدة عن اماكن سكن اصحابها والتي بدأ يصيبها الاهمال نتيجة لذلك. فيمكن استغلال تلك الاراضي عن طريق التشغيل من قبل التعاونية (مع المحافظة على حقوق الملكية) حتى ولو كان اصحابها يمتهنون الزراعة، اذ يمكن تفرغهم لزراعة اراضيهم الواقعة ضمن زمام القرية، بينما يزداد دخلهم نتيجة مشاركتهم باراضيهم البعيدة عن القرية في المشروع التشغيلي المشترك الذي تديره التعاونية. ولعل جدوى هذا الاسلوب ستظهر بصورة ابعد تأثيرا عند تطبيقة على الاراضي المملوكة من قبل افراد مبتعدون جغرافيا او مهنيا عن اراضيهم، فيمكن ان تقوم التعاونية بالتعاقد معهم لاستغلال تلك الاراضي. وقد ينطبق هذا التوجه على اراضي المناطق الوسطى من الضفة الغربية بشكل خاص.

ط - اما بالنسبة لفرع الثروة الحيوانية، فانه لا يتطلب تجميعا للملكيات الزراعية، بل تطويرا لاساليب العمل الفردي. ففي فرع تربية الاغنام يمكن النظر تعاونيا من حيث تنظيم المراعي، او من حيث البرامج الخدماتية مثل تحسين السلالة، والرعاية الصحية وتوريد الاعلاف، وتصنيع الحليب، بينما تبقى عملية التربية فردية. او قد ترى التعاونية واعضاؤها تطبيق برامج تسمين الخراف تعاونيا، اما بواسطة وضع علامات مميزة عليها لتدل على اصحابها، او بواسطة بيعها للتعاونية التي تقوم بتسمينها لحسابها. وقد يكون جزء من ثمن تلك الخراف تسديدا لثمن الاعلاف التي تقوم التعاونية بتزويدها للعضو مربي الاغنام. اما في فرع تربية الابقار، فبالاضافة الى البرامج التعاونية سابقة الذكر، فستبقى القضية الرئيسية هي في التمييز بين التربية الفردية وبين تصنيع الحليب الذي يجب ان يسند الى التعاونية.

اما فرع تربية الدواجن، فقد اثبتت تجربة جميعة مربي الدواجن في رام الله جدواها مع امكانية زيادة الوعي التعاوني. وستظل عملية تكامل الحلقة الاقتصادية لهذا الفرع مرهونة باربعة عوامل على الاقل، وتدخل جميعها ضمن الادوار التعاونية لا الفردية:

أ- التخطيط الاقتصادي لتنمية هذا الفرع حتى الوصول الى الاكتفاء الذاتي حسب حاجة الاسواق المحلية.

ب - انشاء مزارع الامهات والمفرخات لتزويد المربين بافراخ التربية سواء لانتاج اللحوم او البيض.